

خلال مشاركته في المعرض التكنولوجي «NEXUS»

العجيل: خدمات ومنتجات "بيتك" الرقمية أحدثت تحولا بالقطاع المصرفي وتجربة عملائه



طارق العجيل

الإلكترونية والأجهزة والقنوات الإلكترونية الداعمة لذلك. يذكر أن جناح "بيتك" في Ne-US يضم أكبر مركز تكنولوجي يشمل أجهزة رقمية متطورة تقدم تجربة مبتكرة للعملاء والزوار، وقام فريق "بيتك" بتقديم شرح عن تلك الأجهزة والحلول الرقمية للحضور خلال زيارتهم لجناح "بيتك" الذين تمناوا مبادرات "بيتك" الرقمية المميزة ودوره الكبير في دفع التحول الرقمي. وأكد "بيتك" مواصلة ريادته في دعم الابتكار والتحول الرقمي من خلال الشراكة الاستراتيجية لمبادرة Nexus، أكبر تجمع تكنولوجي و رقمي في الكويت، لتعزيز قيادة الأعمال وتطوير حلول تقنية مبتكرة لمستقبل مستدام

الخدمات الرقمية الجديدة وأوضح العجيل بعد استعراضه للعديد من الخدمات الرقمية الجديدة التي طرحها "بيتك" مؤخرًا ضمن استراتيجية بناء منظومة متكاملة وشاملة من الخدمات والحلول المالية الرقمية، مثلت تحولا كبيرا في تعزيز تجربة العميل وتلبية تطلعاته، كون الكثير من هذه الخدمات انفرادية "بيتك" بتقديمها على مستوى القطاع المصرفي بالكويت، مشيرا إلى أن ذلك لم يكن يتأتى إلا بتوفير البنية التحتية التكنولوجية فائقة الجودة، مبينا أن الخدمات الرقمية المتطورة، شملت كافة جوانب العمل سواء داخل الفروع أو خارجها او عبر اجهزة الخدمة الذاتية والفروع الذكية اوعلى مواقع الانترنت والتطبيقات

التي تدعم الرقمنة والابتكار بهدف الوصول الى التحول الرقمي الشامل بأفضل مستوى، ويستهدف احتلال المكانة اللائقة عالميا بين الجهات الكبرى المتصدرة لهذا المجال، وبما يتوافق مع خطط الدولة كذلك نحو رقمنة خدماتها باعتبار الرقمنة من اولويات "خطة الكويت 2035"، مشيرا الى ان الاستثمار في الرقمنة هو خيار المستقبل، حيث قوة رقمنة المنتجات والخدمات وجودتها تنعكس بشكل واضح وملحوس على بنود الميزانية ممثلة في زيادة معدلات الأرباح ومستويات التشغيل وخفض النفقات وتوسيع الحصة السوقية، بالإضافة الى زيادة الكفاءة والانتاجية ولاء العملاء نتيجة تحسين تجربتهم المصرفية.

أبرز المنصات التي تدعم الابتكار وريادة الأعمال في الكويت، ان الاقتصاد الرقمي اصبح المكون والمحرك الأكبر للاقتصاد العالمي، وتسعى البنوك والشركات لمواكبة هذا التوجه وتحديث وتطوير بنيتها التحتية التكنولوجية بشكل مستمر مع اعتماد الرقمنة خيار اول عند التفكير في طرح اي منتج او خدمة، واطلاق قدرات الابداع والابتكار لدى العاملين فيها لاستحداث خدمات ومنتجات جديدة وتطوير القائم منها، على ان تكون وفق قواعد ونظم رقمية تتوافق مع أحدث التطورات والمستجدات في عالم الرقمنة والابداع التكنولوجي وتتسم بالمرونة والامان والدقة. ونوه الى ان "بيتك" ينفذ بنجاح استراتيجيته الموضوعه

قال نائب المدير العام للتحول الرقمي في بيت التمويل الكويتي "بيتك"، م. طارق العجيل، ان الاستثمار العالمي في الرقمنة وصل الى 3 تريليونات دولار، وان حجم المعاملات والمبادلات المرقمة بلغت في العام 2020 نحو 20 تريليون دولار، مشيرا الى ان "بيتك" ينفذ استراتيجية معتمدة لتوسيع حصته ودوره في المشاركة بالتطور العالمي المتسارع في المعاملات الرقمية والمنتجات والخدمات الإلكترونية، التي باتت سمة مميزة واساسية للامعمال على مستوى العالم. و اضاف العجيل خلال مشاركته في احدى الندوات حول موضوع "الاقتصاد الرقمي"، عقدت خلال المعرض التكنولوجي NEXUS- الكويت 2024، والذي يعد أحد

في كلمة للديوي بمناسبة الاحتفال بـ "يوم الإحصاء"

"مجلس التعاون": للمركز الإحصائي الخليجي دور بارز في تنفيذ المشاريع المشتركة



الاحتفال بـ "يوم الإحصاء الخليجي" بحضور وزير الخارجية العماني

رائدة وثمرات من ثمرات العمل الخليجي المشترك وأحد النماذج الناجحة لتعاون دول المجلس. وأضاف أن المركز يسهم في رفد المجتمع الخليجي بإصدارات إحصائية نوعية ومنصات معلوماتية عالية المستوى تخدم مسيرة العمل الخليجي المشترك في شتى المجالات حيث وصل إجمالي الإصدارات التي أعدها المركز الإحصائي خلال هذا العام حوالي 152 منتج إحصائي.

وذكر الديوي إن تخصيص يوم للإحصاء الخليجي يأتي إيمانا بدور الإحصاء في حياتنا وتكريما للعاملين في هذا الحقل المهم باعتباره ركيزة أساسية نحو تحقيق الرؤى الوطنية الهادفة.

وذكر ان تخصيص يوم للحصاء الخليجي يؤكد النهج السليم التي تتبناه دول المجلس في جمع ونشر الإحصاءات الرسمية التي تعكس الواقع وتسخرها من أجل تنمية مستدامة.

أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم الديوي، أهمية الدور البارز للأجهزة الإحصائية الوطنية بدول المجلس في الاسهام بإنجاح برامج عمل المركز الإحصائي الخليجي من خلال تنسيق وتنفيذ مشاريع وبرامج إحصائية خليجية مشتركة.

جاء ذلك في كلمة للديوي أمس الأول، بمناسبة الاحتفال بـ "يوم الإحصاء الخليجي"، الذي يوافق 24 ديسمبر من كل عام بالمركز الإحصائي الخليجي لدول مجلس التعاون في مسقط بحضور وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي وبمشاركة رؤساء الأجهزة الإحصائية بدول المجلس وعدد من المسؤولين في المجال الإحصائي والعمل الخليجي المشترك.

وقال الديوي أن توفير قواعد بيانات وطنية وتوحيد المعايير والمنهجيات الإحصائية المستخدمة أهل المركز الإحصائي أن يصبح مؤسسة خليجية

تشجيعاً للبحث العلمي والتطوير في الإمارة

"مالية عجمان" تكرم الفائزين بجائزة "أفضل ورقة بحثية في الاستدامة المالية" بالشراكة مع الجامعة

مروان آل علي: هدفنا تحفيز الطاقات والمواهب الأكاديمية الوطنية لتبني التفكير الإستراتيجي



حفل اختتام المسابقة والتكريم

واختتم بالتأكيد على أن جميع المشاركين في المسابقة فائزون بما اكتسبوا من خبرات ومعارف في مجال الاستدامة بمجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأنهم يشكلون جميعا نواة لجيل مبدع و متميز يملك الإمكانيات التي تؤهله للإسهام في تعزيز الاقتصاد الوطني، ودفع مسيرة الإمارة ودولة الإمارات نحو المستقبل المستدام المنشود. بدورها، أكدت مريم الظهوري، مدير مركز العلاقات المؤسسية في الدائرة، أن الجائزة تأتي في إطار حرص شركاتها مع على توثيق شراكتها مع القطاع الأكاديمي كجزء من مساعيها إلى توجيه الجهود الأكاديمية نحو قضايا الاستدامة، وإتاحة الفرصة أمام العقول الشابة لتطبيق معارفهم عبر إعداد دراسات بحثية تسهم في تعزيز الابتكار في الدائرة وتمكينها من تطوير سياسات وأطر عمل قائمة على مبدأ استشراف المستقبل لتحويل التحديات إلى فرص للنمو، وتحقيق التميز والريادة والاستدامة في العمل المالي الحكومي.

مع جامعة عجمان لإطلاق هذه المسابقة التي نسعي عبرها إلى إعداد جيل واع بقضايا الاستدامة المالية، والاستفادة من أفكار المجتمع العلمي في تعزيز جاهزيتنا للمستقبل". من جهته، أثنى الدكتور السيد الشامي في كلمته خلال حفل التكريم على جهود الطلاب المشاركين في المسابقة، مشيدا بالبحوث المبتكرة التي قدموها، والتي تمثل إضافة مميزة إلى الخزانة المعرفية البحث العلمي في الإمارة. وقال: "إن إسهاماتكم البحثية المتميزة تشكل خطوة مهمة نحو تحقيق أهدافنا في الاستدامة المالية والتنمية

تشجيعاً للبحث العلمي والتطوير في الإمارة، وترسيخاً لثقافة الإبداع والابتكار في تميز العمل الحكومي، كرمت "دائرة المالية في عجمان" الفائزين بجائزة "أفضل ورقة بحثية في استدامة الموارد المالية" ضمن مسابقة البحث العلمي، المبادرة التي أطلقتها الدائرة بالشراكة مع «جامعة عجمان» في إطار الحرص على دعم جهود «عام الاستدامة» في دولة الإمارات.

أقيم حفل اختتام المسابقة والتكريم بحضور مروان آل علي، مدير دائرة المالية في عجمان، والدكتور كريم الصغير، مدير جامعة عجمان، إلى جانب عدد من مدراء الإدارات والأقسام في الدائرة، وكوكبة من الأساتذة في الجامعة.

وأعرب مروان آل علي عن فخره باختتام هذه المسابقة الهادفة إلى دعم البحث العلمي وتحفيز الطاقات والمواهب الأكاديمية الوطنية لتبني التفكير الاستراتيجي والاستشرافي، وتقديم دراسات وبحوث علمية رصينة تساهم في تطوير

يهدف إلى تعزيز الحوار وضمان استقرار سوق النفط العالمي

تحالف "أوبك بلس" يحتفل بمرور 8 سنوات على اعتماد "إعلان التعاون"



الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) هيثم الغيص

مجموعة من كبار منتجي النفط بما في ذلك الدول الأعضاء في (أوبك) وعدد من الدول غير الأعضاء توحيد الجهود لمعالجة عدم استقرار سوق النفط العالمي وهو ما يمثل بداية فصل جديد في تاريخ التعاون الدولي وصناعة النفط". وأضاف أن هذه الجهود الشجاعة والمهمة استمرت في دعم الصناعة والاقتصاد العالمي كما أبرزت أهميتها خلال الأزمات مثل التراجع الحاد في أسعار النفط نتيجة جائحة (كورونا) رغم الانتقادات والتشكيك من بعض الأطراف.

ويهدف إطار عمل "إعلان التعاون" إلى تعزيز الحوار والتعاون على المستويات الفنية والبحثية لضمان استقرار سوق النفط العالمي. الجزائر، و"اتفاق فيينا" الذي أقر في 30 نوفمبر من العام ذاته، في الاجتماع العادي الـ 171 لمؤتمر "أوبك" في فيينا. ونقل البيان عن الأمين العام للمنظمة هيثم الغيص قوله بهذه المناسبة "قبل ثماني سنوات قررت

خارج أوبك وأوضح أن هذا النجاح جاء نتيجة إنجازين بارزين في تاريخ صناعة النفط العالمية هما "اتفاق الجزائر" الذي جرى توقيعه في 28 سبتمبر 2016، خلال الاجتماع الاستثنائي الـ 170 لمؤتمر "أوبك" في

الاستقرار الى السوق". وأضافت ان هذه الجهود التاريخية والبناءة أسفرت عن إنشاء منصة فريدة لتعزيز التعاون والحوار بين هؤلاء المنتجين عرفت باسم "إعلان التعاون" كما حظي الاجتماع بدعم منتجيين آخرين من

احتفل تحالف "أوبك بلس" أمس الثلاثاء، بمرور 8 سنوات على "إعلان التعاون" بين الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" والدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في المنظمة. و ذكرت الدائرة الإعلامية لـ "أوبك" في بيان انه "في مثل هذا اليوم قبل ثماني سنوات عقد اجتماع في العاصمة النمساوية فيينا، شاركت فيه دول "أوبك"، مع كل من أذربيجان والبحرين وبروناي وغينيا الاستوائية التي انضمت لاحقا إلى "أوبك" وكازاخستان وماليزيا والمكسيك وعمان وروسيا وجمهورية السودان وجنوب السودان، لمناقشة أوضاع سوق النفط العالمية وتحديد السبل الممكنة لاستعادة

"منطقة اليورو": اقتصادنا أبدى قدرة على الصمود رغم الظروف الصعبة

الاجاري الصافي إلى جانب استمرار نمو الاستثمار العام. واعتبر أن هذا النهج مناسب في هذه المرحلة بسبب المستويات العالية للعجز والدين في منطقة اليورو والحاجة إلى دعم عملية خفض التضخم. لكن دول اليورو حذرت من الوقت نفسه من ارتفاع المخاطر الجيو-سياسية وحالة عدم اليقين السياسي بسبب الوضع في دول كثيرة عبر العالم.

أكدت دول منطقة اليورو أن اقتصاد المنطقة أبدى قدرة ملحوظة على الصمود رغم الظروف الصعبة في السنوات الأخيرة وذلك بفضل استجابة سياسية قوية ومنسقة وفي الوقت المناسب. وتوقعت الدول في بيان أمس الأول الإثنين، انخفاضا تدريجيا في العجز العام بمنطقة اليورو وزيادة طفيفة في نسبة الدين العام مع بقائها أقل بكثير من

نروتها في عام 2020 مضيفة أنه من المتوقع أن يستأنف النمو الاقتصادي بوتيرة معتدلة بالشكل الذي سيساهم في دعم نمو التوظيف وتحسين ظروف التمويل والاستهلاك. وأوضح البيان أن تقييمات المفوضية لخطط الموازنة الأولية تشير الى توجه مالي انكماشى طفيف في عام 2025 بمنطقة اليورو ناجم عن ضبط الإنفاق

شرق البلاد. جاء ذلك في اجتماع باسطنبول أمس الثلاثاء، يتعلق بقطاع البترول قال فيه بيرقدار "في الوقت الراهن، تجاوز إنتاجنا اليومي في "عبار" 61 ألف برميل". وأظهرت بيانات رسمية صدرت يوم

وزير الطاقة التركي: إنتاج النفط بلغ 4.3 ملايين برميل في نوفمبر الماضي

أعلن وزير الطاقة التركي الب أرسلان بيرقدار، وصول إنتاج تركيا من النفط الخام في نوفمبر الماضي إلى مستوى غير مسبوق عند 4.3 ملايين برميل يوميا وزيادة طفيفة في نسبة الدين العام مع بقائها أقل بكثير من

شرق البلاد. جاء ذلك في اجتماع باسطنبول أمس الثلاثاء، يتعلق بقطاع البترول قال فيه بيرقدار "في الوقت الراهن، تجاوز إنتاجنا اليومي في "عبار" 61 ألف برميل". وأظهرت بيانات رسمية صدرت يوم

الجمعة الماضي، أن الاقتصاد التركي نما بمعدل أقل من المتوقع بلغ 1.2 بالمئة على أساس سنوي في الربع الثالث، مع انحسار الطلب خاصة في قطاع الخدمات تحت وطأة أسعار الفائدة المرتفعة.